تفعيل أداء القطاع الصناعي كمدخل لتحقيق الأمن الاقتصادي

د.لعلمي فاطمة أ. كرومي آسيا

الملخص: أصبح تحقيق التنمية المستدامة هدف كل دولة من دول العالم لما لها من تأثير ايجابي على مختلف قطاعات الدولة، وتتجلى هذه الأهمية في أن التنمية تمس زيادة دخل الفرد وكل ما من شأنه توفير حياة أفضل له مثل التقدم في التعليم وتوفير الرعاية الصحية والتغذية والتي تمثل بدورها الغاية الأسمى للأمن الاقتصادي.

ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة ومن ثم الأمن الاقتصادي يجب على كل دولة تبني استراتيجية صناعية واضحة المعالم وفقا لما يتوفر لديها من موارد طبيعية وبشرية ومالية. وفي هذا الإطار تبنت الجزائر منذ استقلالها استراتيجية التصنيع لكونها تسمح بتوفير مستلزمات القطاعات الأخرى، وتوفير فرص عمل، وتحسين وضعية ميزانها التجاري من خلال زيادة الصادرات، بالاضافة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتقليل من التبعية الاقتصادية . وتهدف هذه الدراسة لبيان أهمية القطاع الصناعي ومساهمته في تحقيق الأمن الاقتصادي، وعرض تجربة ماليزيا الصناعية من أجل الاستفادة منها في تنمية القطاع الصناعي في الجزائر بما يسهم في تحقيق الأمن الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية : الأمن الاقتصادي، التنمية المستدامة ، الصناعة، القطاع الصناعي، الجزائر.

Abstract: The achievement of sustainable development becomes the goal of every country in the world because of its positive impact on the various sectors of the state ; which is reflected in the increase of individual income and provide the best living condition in education , health care, nutrition which in turn represents the ultimate goal of economic security.

In order to achieve sustainable development and then the economic security of each state must adopt a clear industrial strategy, according to its available human, financial and natural resources. In this context, Algeria has adopted since its independence industrialization strategy as it allows the provision of requirements of other sectors, create jobs, improve the status of its trade balance by increasing exports, as well as to achieve economic stability and reduce economic dependence. This study aims to demonstrate the importance of the industrial sector and its contribution to the achievement of economic security, taking the Malaysian industrial experience in order to make use of them in the industrial sector development in Algeria in order to achieve economic security.

Key words: economic security, sustainable development, industry, industrial sector, Algeria.

المقدمة: من المواضيع التي أصبحت تحظى بالدراسة والتحليل في عالمنا المعاصر من طرف الاقتصاديين، موضوع الأمن الاقتصادي، والذي أصبح يعبر عن الرغبة في توفير مستويات عالية من المعيشة والرفاه الاجتماعي، من خلال تحديث المجتمع في جميع المجالات، وتعتبر الصناعة من الدعامات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة ومن ثم الأمن الاقتصادي، نظرا لدورها الفعال في خلق فرص جديدة ودائمة للعمل ، زيادة الدخل الوطني وتنويع مصادره . ونظرا للأهمية التي يكتسبها موضوع تحقيق الأمن الاقتصادي، فقد سعت كل دولة إلى تبني استراتيجية صناعية معينة تتلاءم مع إمكانياتها. وقد أظهرت دراسة تجارب معظم الدول التي حققت تميزا في تنمية وتطوير أداء قطاعها الصناعي بأن ذلك أفضى إلى إحداث تغيرات هامة وهيكلية في

بنائها الاقتصادي والاجتماعي كالتحول من المجتمع الاستهلاكي إلى المجتمع المنتج وتحقيق الأمن الاقتصادي. وفي هذا السياق لابد للجزائر من إعادة النظر في سياستها التنموية المبنية على ثروة ناضبة وهي النفط إلى التركيز على القطاع الصناعي بمختلف فروعه مستغلة ثرواتها الطبيعية المتنوعة حتى تتمكن من تحقيق أمنها الاقتصادي وترتقي إلى مصاف الدول المتقدمة.

لذلك سنحاول من خلال هذه الورقة تبيان أهمية القطاع الصناعي ومساهمته في تحقيق الأمن الاقتصادي، وعرض تجربة ماليزيا الصناعية من أجل الاستفادة منها في تنمية القطاع الصناعي في الجزائر وتفعيل أدائه بما يسهم في تحقيق الأمن الاقتصادي، و ذلك من خلال المحاور الآتية :

- الإطار النظري للأمن الاقتصادي وأهمية الصناعة في تحقيقه.
- واقع أداء القطاع الصناعي في الجزائر.
- الدروس المستفادة من التجربة الماليزية في المجال الصناعي.

I - الإطار النظري للأمن الاقتصادي و أهمية الصناعة في تحقيقه : خصص هذا المحور للتعرف على مفهوم الأمن الاقتصادي واهمية الصناعة في تحقيقه.

1-I مفهوم الأمن الاقتصادي : يعد مفهوم الأمن الانساني من المفاهيم المستحدثة في فترة ما بعد الحرب الباردة التي تميزت بوجود مفهومين له هما : المفهوم الأنجلو أمريكي والمفهوم الأسيوي، حيث أن الأول يقوم على فكرة أن الهدف الرئيسي للنظام الاقتصادي هو ضمان مستويات عالية من المعيشة لمختلف أفراد المجتمع.في حين يرى المفهوم الثاني أن تحقيق الأمن الانساني يتمثل في حماية الدولة من خلال زيادة قوتها الاقتصادية والعسكرية لحماية حدودها.[1]

وفي ظل تطورات البيئة الدولية وما نتج عنها من تعاظم المخاطر ، فقد تطور أيضا مفهوم الأمن الإنساني من كونه منحصرا في حماية حدود الدولة إلى حماية الأفراد من مختلف المخاطر التي تهدد أمنهم ورفاهيتهم مثل : الفقر، الجوع ، المرض ، الإضطرابات المختلفة .كما تم التمييز بين عدة أبعاد للأمن الإنساني لعل أبرزها : الأمن الاقتصادي.[2]

وفي هذا الإطار قدمت تعريفات عديدة للأمن الاقتصادي من بينها : منظمة الأمم المتحدة التي عرفته على أنه يتمثل في ملكية الفرد للوسائل المادية التي تمكنه من عيش حياة مستقرة من خلال امتلاك الدخل الكافي لتلبية حاجاته الأساسية المتمثلة في : الغذاء، المأوى اللائق، الرعاية الصحية والتعليم.[3]

وفي نفس السياق عرفت منظمة العمل الدولية الأمن الاقتصادي على أنه توفير فرص الحصول على العمل اللائق لكل فرد وإمكانية تطوير مهاراته المهنية، وضمان حصوله على

الأجر الكافي لتأمين احتياجاته الأساسية، وحمايته من مختلف المخاطر والتهديدات مثل : الفصل التعسفي من العمل، التعرض للحوادث والأمراض أثناء العمل.[4]

كما اتجه البعض إلى تعريف الأمن الاقتصادي بأنه يعني التنمية؛ على اعتبار أ ن ظاهرتي الأمن الاقتصادي والتنمية مترابطتان بحيث يصعب التمييز بينهما، فكلما تقدمت التنمية تقدم الأمن، وكلما نظم المجتمع أموره الاقتصادية لمدِّ نفسه بما يحتاج إليه فإن درجة مقاومته للتهديدات الخارجية سوف تتزايد بدرجة كبيرة، على اعتبار أن التنمية تهدف أساسا إلى : زيادة الدخل الوطني، رفع مستوى المعيشة وإشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع، تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات. [5]

مما تقدم يتضح لنا أن تحقيق الأمن الاقتصادي في أي دولة من الدول مرتبط بتوفير العمل اللائق والمناسب لكل فرد من أفراد المجتمع وفقا لمؤهلاته مع ضمان حصوله على الدخل الكافي لتلبية احتياجاته الأولية المتمثلة في : الغذاء، السكن اللائق، الرعاية الصحية والتعليم، وهذا بدوره لن يتحقق إلا بتحقيق التنمية .

I-2 مساهمة قطاع الصناعة في تحقيق الأمن الاقتصادي : لما كان تحقيق التنمية شرطا رئيسيا لتحقيق الأمن الاقتصادي فقد اتجهت معظم الدول إلى الاهتمام بالقطاع الصناعي لكونه حجر الزاوية في عملية التنمية، وذلك لما تملكه الصناعة من روابط ببقية قطاعات الاقتصاد، ولما تتميز به من خصائص مهمة تجعلها القطاع الذي يقود عملية التنمية. وتتجلى أهمية الصناعة ودورها في التنمية ومن ثم الأمن الاقتصادي من خلال الأهداف المتوقعة الآتية :[6]

- المساهمة في علاج مشاكل البطالة، حيث يؤدي نموها إلى توفير فرص عمل، على اعتبار أن أغلبية الدول النامية تعاني إما من بطالة إجبارية ظاهرة أو مقنعة، أو اختيارية.
- المساهمة في تنويع مصادر الإنتاج والدخل والصادرات في الدول النامية، مما يزيد نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يقل الاعتماد على تصدير المواد الأولية، لحماية الدولة من تقلبات أسعارها والطلب عليها.
- يؤدي التحديث التقني المستمر وكذا تقسيم العمل والتخصص فيه إلى رفع مستوى الإنتاجية.
- يؤدي نمو القطاع الصناعي إلى نمو القطاعات الأخرى، مما يرفع معدل النمو الاقتصادي بسبب وجود علاقات ترابط بينها، حيث يمدها بمستلزمات الإنتاج مثل : الآلات والمعدات اللازمة، كما يعتبر في نفس الوقت سوقا لتسويق المنتجات الزراعية التي يتم تصنيعها فيه.
- المساهمة في توفير مصادر النقد الأجنبي وعلاج عجز الميزان التجاري من خلال تصنيع سلع تحل محل الواردات أو تصنيع سلع للتصدير.

- عند تحقيق الأهداف السالفة الذكر تكون الصناعة قد أدت مهمتها المتمثلة في تحقيق التنمية ومن ثم الأمن الاقتصادي في هذه الدول.

II - واقع أداء القطاع الصناعي في الجزائر:

مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ، وتميزت كل مرحلة بخصوصيات تختلف عن الأخرى، لذلك سوف نحاول في هذا العنصر تسليط الضوء على خصائص القطاع الصناعي في ظل المراحل المختلفة .

II -1 القطاع الصناعي في ظل التسيير الموجه : سعت الجزائر منذ استقلالها سنة 1962 إلى التخلص من مخلفات الاستعمار، وتوظيف إمكانياتها في تحسين أوضاعها المتدهورة، فكان خيارها توجها اشتراكيا، تعتمد إستراتيجية التنمية فيه على تبني استراتيجية النمو غير المتوازن، بالتركيز على الصناعة المصنعة على اعتبار أنه القطاع الذي يحقق نموذج إحلال واردات السلع التجهيزية، وبالتالي سيكون الوسيلة المثلى لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لهذا الغرض تم إعطاء الأولوية لقطاع الصناعة الثقيلة من أجل الإعتماد عليه ليكون محركا لنمو باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.ولضمان نجاح تلك الاستراتيجية تم اسناد القيادة للقطاع العمومي. ولتجسيد هذه الإستراتيجية ، تبنت الحكومة عدة مخططات تنموية أولها المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) الذي رصد له مبلغ 11 مليار دينار جزائري، حيث حظيت الصناعة بنسبة 54% من مجمل الاستثمارات المخططة أي ما يعادل 5.94 مليار دينار جزائري، وهذا ما يوضح التوجه الإنمائي الذي اختارته الجزائر وهو التصنيع من أجل إرساء قاعدة صناعية ترتكز عليها أهداف المخططات اللاحقة، كما هو موضح في الجدول الآتي :[7]

الجدول (1) : " المخصصات المالية لكل قطاع في الاقتصاد الجزائري في الفترة(1967-1989)"

الوحدة : مليار دينار جزائري.

قـــطاعات الأنشطـــة	المخطط الثلاثي الأول (1969-1967)		المخطط الرباعي الأول (1973-1970)		المخطط الرباعي الثاني (1977-1974)		الفترة الوسيطة (1979-1978)	
	المبلغ	النسبة (%)	المبلغ	النسبة (%)	المبلغ	النسبة (%)	المبلغ	النسبة (%)
الصناعة	5.94	54	20.05	57.3	84.98	60.7	100.33	62.2
الزراعة	0.05	0.5	4.17	11.9	10.22	7.3	11.61	7.2
قطاعات أخرى	5.01	45.5	10.78	30.8	44.80	32	49.36	30.6
المجموع	11	100	35	100	140	100	161.3	100

المصدر: وزارة التخطيط الجزائرية، منشورات إحصائية ، اصدار1999.

ورغم أن المخططات السابقة قد حققت بعض النتائج الايجابية التي تمثلت أساسا في تحقيق معدل نمو سنوي متوسط قدره 4,5% خلال الفترة الممتدة ما بين 1967 و1978 ، وانخفاض معدل البطالة من 25% إلى 19% خلال نفس الفترة [8]، إلا أنها انطوت على سلبيات كثيرة أهمها : ارتفاع الديون الخارجية من 0,95 مليار دولار سنة 1970 إلى 12 مليار دولار في نهاية المخطط الرباعي الثاني (1974 - 1977) وذلك بسبب عدم كفاية الموارد الوطنية لتمويل الاستثمار في الصناعات الثقيلة التي تمتاز بالكثافة الرأسمالية. [9]

II -2 إصلاح مؤسسات القطاع الصناعي خلال فترة الثمانينات : أظهرت نتائج المؤتمر الإستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني الذي انعقد بجوان سنة 1980 أن المخططات المعتمدة خلال الفترة الممتدة ما بين 1967 و 1978 قد عجزت عن تحقيق أهدافها التنموية المرتكزة على النمو غير المتوازن، لذلك تم التخلي عن هذه الاستراتيجية وتبني آليات جديدة للتحكم في جهاز الانتاج الصناعي لعل أهمها : إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية الإنتاجية، منح الاستقلالية المالية والشخصية الاعتبارية لهذه المؤسسات.

كان لإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية الإنتاجية عدة أهداف أهمها : تبسيط مهمة كل مؤسسة وتكييف حقل نشاطها لتحقق أهدافها، وتمكينها من التحكم في الجهاز الإنتاجي والاستعمال العقلاني للموارد البشرية والمالية.وقد تمت عملية إعادة الهيكلة اعتمادا على ثلاثة معايير هي: المنتوج، الوظائف، الموقع الجغرافي.كما نتج عن هذه العملية ارتفاع عدد

المؤسسات الوطنية العمومية من 150 مؤسسة سنة 1980 إلى 460 مؤسسة سنة 1984، في حين بلغ عدد المؤسسات العمومية الولائية 504 مؤسسة، كما بلغ عدد المؤسسات البلدية 1079 مؤسسة. أما إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات فتمثل هدفها في ضمان التوازن المالي لهذه المؤسسات عن طريق إعادة تكوين رأسمالها الاجتماعي، وإعادة هيكلة ديونها. [10]

أما منح الاستقلالية للمؤسسات فقد جاءت في إطار القانون رقم 88/01 الذي قضى بتحويل مؤسسات النشاط الاقتصادي من مؤسسات اشتراكية إلى مؤسسات عمومية اقتصادية ذات أشكال قانونية مختلفة تخضع لأحكام القانون التجاري الجزائري الصادر سنة 1975، كما أصبحت هذه المؤسسات تتمتع بالشخصية الإعتبارية مما يؤهلها لاكتساب عدة حقوق كالحق في الملكية، التعاقد مع أطراف مختلفة وغيرها. ومن أجل ضمان التنفيذ السليم لهذا الإجراء تم إنشاء صناديق المساهمة بموجب القانون رقم 11/3 الصادر بتاريخ 1988/6/12 التي يتمثل دورها في مراقبة المؤسسات العمومية وتوجيهها، ولهذا الغرض تم انشاء ثمانية صناديق مقسمة حسب القطاعات الاقتصادية وفقا لمبدأ التخصص وهي : صندوق الصناعات الغذائية والصيد البحري، صندوق المناجم والمحروقات والري، صندوق التجهيزات، صندوق البناءات، صندوق الكيمياء والبتروكيمياء والصيدلة، صندوق الإلكترونيك و البريد والمواصلات والإعلام الآلي، صندوق النسيج و الجلود والألبسة، صندوق الخدمات.[11]

وقد لوحظ في هذه الفترة ضعف في إنتاجية الاستثمارات حيث كانت بعيدة عن المعايير الدولية، وهذا يرجع أساسا إلى انخفاض استغلال الطاقات الإنتاجية والتباطؤ في وتيرة الإنتاج، وذلك لعدم القدرة على التحكم في التكنولوجيا المستوردة وضعف كفاءة اليد العاملة، فضلاً عن ضعف أداء الاقتصاد الوطني في ظل غياب المنافسة الدولية من جهة ، وسوء التسيير الإداري للاقتصاد من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلى الإفراط في التكاليف والتبذير في الموارد المالية، مما أدى إلى التدهور التدريجي للتوازنات المالية الكلية، خاصة مع بداية النصف الثاني من الثمانينات أين عرفت أسعار البترول أدنى مستويات لها ، حيث انخفض سعر البرميل من 27 دولار سنة 1985 إلى 13 دولار سنة 1986 [12] ، مما أدى إلى انخفاض عائدات الدولة من الصادرات النفطية، وظهرت مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري المعتمد في تمويله على هذا النوع من الصادرات، حيث شهدت هذه الفترة اختلالات هامة على مستوى التوازنات الاقتصادية تمثلت أساسا في: تحقيق معدلات نمو سالبة خلال الفترة الممتدة ما بين (1986-1989) بلغت (-0,2%) سنة 1986 و(-4,9%) سنة 1989 وذلك مقابل نمو ايجابي قدره 5,6% سنة 1985، وتزايد عجز الميزانية من (-15,5) مليار دينار جزائري سنة 1986 إلى (-27,8) مليار دينار جزائري سنة 1988 بعد أن حققت الميزانية فائض قدره 9,6 مليار دينار جزائري سنة 1985،إضافة

إلى ارتفاع معدل البطالة من 16,5% سنة 1985 إلى 20% سنة 1989، وارتفاع معدل التضخم إلى جانب تفاقم المديونية الخارجية. [13]

II -3 الاصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الصناعي: أمام هذه الوضعية المتدهورة لمؤشرات الاقتصاد الكلي والاجتماعي من جهة، واقتراب آجال تسديد الديون الخارجية من جهة أخرى، وفي ظل انفلات أمني خطير، و ظروف دولية جديدة تميزت بانهيار النظام الاشتراكي في دول أوربا الشرقية وإتباع هذه الدول النظام الرأسمالي ، توجب على السلطات الجزائرية أن تقوم بمجموعة من الإصلاحات وخاصة على الصعيد الاقتصادي، ونظرا للضائقة المالية التي كانت تعاني منها الجزائر ، لذلك لم يبق أمامها خيار آخر غير اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية للحصول على التمويل والمساعدة التقنية في إطار برامج التثبيت، والتعديل الهيكلي .وتبعا لذلك حصلت الجزائر على التمويل بقبول تنفيذ الوصفات الإصلاحيـــة عبر أربع اتفاقيـــات امتدت على طول الفترة (1989-1998) .

إن موافقة المؤسسات المالية الدولية على تقديم المساعدة المالية في إطار برامج التثبيت والتعديل الهيكلي كان مقابل التزام السلطات الجزائرية بمجموعة من الإصلاحات التي يمكن تلخيصها في ما يلي :

أ- تحرير الأسعار : يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى إزالة التشوهات السعرية التي يسببها تدخل الدولة في تحديد الأسعار، مما لا يعكس التكاليف الحقيقية للإنتاج، ويكبح الحوافز اللازمة لزيادة الكفاءة الإنتاجية.فقد أدت سياسة الدعم التي طبقتها الجزائر إلى زيادة عجز الموازنة، وتراكم المخزونات من السلع المدعمة وبالتالي ظهور الأسواق الموازية، وانتشار ظاهرة تهريب هذه السلع إلى الدول المجاورة. لهذا أقدمت السلطات على تحرير أسعار السلع والخدمات، إضافة إلى تقليص الدعم بشكل تدريجي لتتماشى الأسعار المحلية مع الأسعار العالمية [14]

ب- السياسة المالية : تهدف برامج الإصلاح المعدة من قبل المؤسسات المالية الدولية إلى التحكم في عجز الموازنة من خلال ضغط الإنفاق العام من جهة، وزيادة الإيرادات العامة للدولة وذلك بتبني إصلاحات ضريبية شاملة.

في إطار ضغط الإنفاق العام، قامت السلطات الجزائرية بتخفيض القيمة الحقيقية للرواتب والأجور من خلال تأجيل الزيادة المرتقبة فيها بنسبة 12,5% مع نهاية سنة 1994، كما خفضت عدد التعيينات الجديدة في الوظائف الحكومية، استكمالا لسياسة رفع الدعم على السلع والخدمات. [15]

وفي إطار زيادة الإيرادات العامة، تبنت السلطات إصلاحات على مستوى النظام الضريبي بهدف جعله أكثر مرونة وفعالية، إضافة إلى تفعيل دور الإدارة الضريبية لتفادي التهرب والغش الضريبيين، ففي بداية سنة 1991 تم اعتماد الضريبة على أرباح الشركات، والضريبة على الدخل الإجمالي، إضافة إلى الرسم على القيمة المضافة.

وقد تم اعتماد الضريبة على أرباح الشركات بهدف توحيد الضريبة المطبقة على الشركات المحلية والأجنبية، والذي يسير في إطار شمولية القواعد الضريبية للدخول في اقتصاد السوق، أما الضريبة على الدخل الإجمالي فقد هدفت إلى محاربة التهرب الضريبي نتيجة صعوبة مراقبة المداخيل التي يحصل عليها الفرد لتعددها، كما هدف الرسم على القيمة المضافة إلى تخفيف العبء الذي تتحمله المنتجات الوطنية وخاصة الموجهة للتصدير، وذلك لضمان الاندماج الحسن للاقتصاد الوطني وتنميته. [16]

ج- السياسة النقدية : تهدف السياسة النقدية لبرنامج التعديل الهيكلي إلى تقليص الطلب الفعال، وذلك من خلال امتصاص فائض السيولة والحد من التوسع الائتماني وضبط عرض النقود بغرض الحد من معدلات التضخم إلى 6% في نهاية تطبيق البرنامج، على أن يتم تحقيق هذا الهدف باستعمال أساليب غير مباشرة كأسعار الفائدة، وقيمة السقوف الائتمانية. [17]

وفي هذا الإطار تم إصدار قانون النقد والقرض رقم 10/90 سنة 1990 الذي وضع النظام المصرفي الجزائري على مسار جديد، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، حيث أعيدت للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة، وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوانا اقتصادية مستقلة . كما تم فصل دائرة موازنة الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الموازنة مع تحديد مدتها، واسترجاعها إجباريا في كل سنة، وكذلك إرجاع ديون الخزينة العمومية تجاه البنك المركزي المتراكمة وفق جدول زمني يمتد على 15 سنة.

د- تحرير التجارة الخارجية والتحكم في نظام الصرف : يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى جعل الاقتصاد الجزائري أكثر انفتاحا من خلال تحرير بعض المواد الأساسية وإلغاء رخص التصدير، وإلغاء منع استيراد بعض الواردات، وذلك للاتجاه بالصناعة الجزائرية نحو التصدير، إضافة إلى أن تخفيض قيمة الدينار وإنشاء مكاتب للصرف وفتح البنوك أمام رأس المال الأجنبي يعد من أهم سمات برنامج التعديل الهيكلي، ويمكن تلخيص كل الإجراءات المتخذة في هذا الجانب في الجدول الآتي :

الجدول (2) : " إجراءات تحرير التجارة الخارجية والتحكم في نظام الصرف في الجزائر"

	الإجراءات	السنة
نظام الصرف	تخفيض سعر الدينار بالنسبة للدولار بنسبة 50%، وإنشاء نظام تعويم موجه عن طريق حصص تثبيت بين بنك الجزائر والبنوك التجارية.	1994
	تحويل حصص التثبيت إلى سوق للصرف بين البنوك ووسطاء معتمدين	1995
	إنشاء مكاتب للصرف	1996
	وضع سياسة للصرف من شأنها ضمان المنافسة الخارجية، وتكون مدعمة بسياسة مالية مناسبة	1994-1996
تحرير التجارة والمدفوعات الخارجية	وضع قائمة للمنتجات التي يمنع استيرادها، وتحرير عشرة مواد أساسية بحيث يتم استيرادها وفقا لمعايير تقنية ومهنية.	1994
	إلغاء كل منع للتصدير باستثناء المواد التي لها قيمة تاريخية أو أثرية.	1994
	إلغاء قائمة الواردات الممنوعة التي أنشئت في شهر نيسان 1994.	1994
	إلغاء الإجراء المفروض على مستوردي بعض المنتجات، والذي يقضي بالالتزام بالمقاييس التقنية والمهنية (أدوية، حليب، قمح صلب ولين، سميد)	1995
	ترخيص دفع نفقات التعليم والصحة بالخارج عن طريق: – بنك الجزائر في حدود سقف سنوي. – تفويض البنوك التجارية لمنافسة السقف السنوي لبنك الجزائر.	1995 1996
	-تخفيض المعدل الأعظمي للحقوق الجمركية من 60% إلى 50%. -تخفيض المعدل الأعظمي للحقوق الجمركية من 50% إلى 45 %.	1996 1997
	قابلية تحويل الدينار بالنسبة للصفقات الخارجية الجارية، وقبول الجزائر للالتزامات المفروضة عن طريق المادة 8 لقانون صندوق النقد الدولي	1997

المصدر : " مدني بن شهرة، " **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**" ، دار هومه، الجزائر ، 2008، ص131-132"

هـ – الخصخصة وإصلاح مؤسسات القطاع العام: نتج عن تعثر أداء المؤسسات العامة الجزائرية زيادة حاجتها للدعم من طرف الحكومة، وهذا ما أدى إلى زيادة عجز الموازنة العامة. لذلك كان من الطبيعي أن تنصب الإصلاحات المتعلقة بالمؤسسات العامة على إعادة تأهيلها، ثم خصخصتها في مرحلة لاحقة، حيث شملت مرحلة إعادة التأهيل على إعادة هيكلة هذه المؤسسات من الناحيتين الإدارية والقانونية، وذلك بمنحها الاستقلالية المالية والإدارية، وتحسين أدائها من خلال تحرير أسعار منتجاتها ومعالجة ديونها تجاه الجهاز المصرفي في إطار التطهير المالي لها استعدادا لخصخصتها، وبالفعل فقد تم الشروع في أول برنامج للخصخصة بمساعدة البنك الدولي في سنة 1996 والذي استهدف 200 مؤسسة عامة صغيرة، وبرنامج ثان

في نهاية سنة 1997 والذي استهدف المؤسسات العامة الكبيرة [18] . ويمكن تلخيص أهم الإجراءات التي تم اتخاذها في إطار إصلاح مؤسسات القطاع العام في الجدول الآتي :

الجدول (3) : " إجراءات إصلاح المؤسسات العامة في الجزائر "

الإجراءات	السنة
توسيع الإطار القانوني الذي يسمح بخصخصة المؤسسات العامة : – الترخيص ببيع وحدات المؤسسات العامة، ومشاركة القطاع الخاص في رأسمال معظم المؤسسات العامة في حدود 49%. – الترخيص للمشاركة غير المحدودة للقطاع الخاص في رأسمال معظم المؤسسات العامة.	1994 1995
حل 827 مؤسسة من أصل 1300 مؤسسة غير عامة.	1994-1997
منح الاستقلالية ل 22 مؤسسة عامة كبيرة تسجل خسائر جوهرية، والتي تستفيد من متابعة خاصة وبرامج إعادة هيكلة.	1994-1996
تبني أول برنامج خصخصة بالتعاون مع البنك الدولي يستهدف حوالي 200 مؤسسة عامة صغيرة.	1996
تبني مخطط إعادة هيكلة 10 دواوين عامة لاستيراد وتوزيع المواد الغذائية، إضافة إلى مؤسسة نقل بالسكك الحديدية وشركة الكهرباء والغاز.	1996
نشر برنامج الخصخصة ل 250 مؤسسة عامة كبيرة خلال الفترة (1998-1999).	1997

المصدر : " مدني بن شهرة، " **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**" ، مرجع سابق، ص133"

غير أن مسار الخصخصة قد عرف تباطؤا بسبب العراقيل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي استلزم إصدار الأمر رقم 4/1 [19]الصادر بتاريخ 2001/8/20 المتعلق بتنظيم وإدارة وخصخصة المؤسسات العامة استكمالا لبرنامج الخصخصة المدعم من طرف البنك الدولي.

وقد كان لهذه الإصلاحات عدة آثار سلبية على القطاع الصناعي نلخصها على النحو الآتي :[20]

- انخفاض انتاج القطاع الصناعي نتيجة حل العديد من المؤسسات العمومية – كما هو موضح في الجدول (4)– بسبب تدهور وضعيتها المالية، وكانت الصناعات الأكثر تضررا هي الصناعة المعملية كصناعة الجلود والنسيج، تليها الصناعة الحديدية والمعدنية

والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية التي تشكل النواة الأساسية لأي منظومة صناعية، حيث انخفض انتاجها بنسبة 50٪ خلال الفترة الممتدة ما بين 1984 و1997، لعدة أسباب منها : انخفاض الطلب على منتجات هذه المؤسسات داخليا وعدم قدرتها على منافسة المنتجات الأجنبية خارجيا ، ارتفاع قيمة المكشوفات المالية لهذه المؤسسات نتيجة تخفيض قيمة الدينار من 90 مليار دج إلى 113 مليار دج خلال الفترة الممتدة ما بين 1995 و1996.

- تخلي الدولة عن دعم المؤسسات العمومية في إطار تطبيق برامج التعديل الهيكلي دون أن تكون مهيأة لذلك مسبقا.

الجدول (4) : " عدد المؤسسات التي أغلقت إلى غاية تاريخ 1998/6/30 "

القطاع الاقتصادي للمؤسسة	مؤسسات عمومية اقتصادية	مؤسسات عمومية محلية	مؤسسات خاصة	المجموع
الصناعة	60	383	-	443
الزراعة	5	18	2	25
البناء والأشغال العمومية	54	195	-	249
الخدمات	15	83	-	98
المجموع	134	679	2	815

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، " **تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي**"، 1998.

من خلال الجدول رقم (4) يتضح لنا أن القطاع الصناعي كان القطاع الاقتصادي الأكثر تضررا حيث تم حل 443 من مؤسساته أي ما يعادل 54٪ من مجموع المؤسسات التي تم حلها، كما أن نسبة المؤسسات العمومية كانت الأكبر ب 86٪ من من مجموع المؤسسات التي تم حلها، مما أدى إلى تسريح عدد كبير من العمال بلغ عددهم في مؤسسات القطاع الصناعي 36868 عامل كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول (5) : " حصيلة عدد العمال المسرحين في مؤسسات القطاع الصناعي خلال الفترة (1994-1998) "

	مؤسسات عمومية اقتصادية	مؤسسات عمومية محلية	مؤسسات خاصة	المجموع

عدد العمال المسرحين	30235	6310	232	36868

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، " **تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي**"، مرجع سابق، ص 92.

II -3 أداء القطاع الصناعي في فترة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر : من أجل التعرف على واقع أداء القطاع الصناعي في الجزائر تم اعداد الجدول الآتي المتضمن القيمة المضافة للقطاع الصناعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة الممتدة ما بين 2004 و2013 :

نلاحظ من خلال الجدول رقم (6) المدرج بالملاحق ما يلي :

– بالنسبة لأداء القطاع الصناعي فقد تميز بتحسنه ونموه خلال الفترة الممتدة ما بين (2004-2007) ، وقد أدى ذلك إلى زيادة مساهمة القطاع الصناعي في نمو الناتج المحلي الإجمالي من 42.9٪ سنة 2004 إلى 51٪ سنة 2007، ويرجع ذلك إلى استمرار إرتفاع الأسعار العالمية للنفط وزيادة الطلب عليه، وانخفاض الأهمية النسبية للصناعات التحويلية.

– بالنسبة لأداء القطاع الصناعي بشقه الاستخراجي الذي يتضمن صناعة استخراج النفط والغاز ،استخراج الخامات المعدنية كالحديد، والخامات غير المعدنية كالفوسفات ، فيلاحظ أن ناتج الصناعة الاستخراجية سجل ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة الممتدة ما بين (2004-2007) من 32,174.6 مليون دولار سنة 2004 إلى 63,651.2 مليون دولار سنة 2007، حيث تقدر مساهمة النفط والغاز في ناتج الصناعة الاستخراجية بحوالي 92.7٪ وتتوزع باقي مصادر مكونات الناتج بين الخامات المعدنية مثل الحديد والخامات غير المعدنية خلال نفس الفترة، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها :[21]

- الارتفاع المستمر لأسعار النفط وزيادة الطلب عليه
- سعي شركة سونطراك بالتعاون مع شركاء أجانب إلى تطوير 5 حقول نفطية يتوقع أن تنتج 200 ألف برميل/ يوميا في نهاية 2005.
- تطوير الحقول الموجودة بعين صالح وحقل أميناس لزيادة انتاجها من الغاز الطبيعي سنة 2005.
- عرض المناطق المرشحة للاستكشاف، ومنح 8 إمتيازات لشركات صينية، أمريكية، نرويجية، إيرلندية واسبانية.
- اكتشاف حقل غاز جديد بحوض حاسي بركين حوالي 700 كلم جنوب العاصمة سنة 2006.
- اكتشاف أكثر من 20 حقل غاز ونفط جديد في الصحراء الجزائرية خلال سنة 2007.

– بالنسبة لأداء القطاع الصناعي بشقه التحويلي الذي يتضمن صناعة الكيماويات والمنتجات النفطية والبلاستيك والفحم والمطاط، الصناعات الغذائية والمشروبات، صناعة المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية، صناعة المعدات وآليات النقل، فيلاحظ أن ناتج الصناعة التحويلية سجل ارتفاعا طفيفا ومستمرا خلال الفترة الممتدة ما بين (2004-2007) من 4,184.1 مليون دولار سنة 2004 إلى 5,378.6 مليون دولار سنة 2007، غير أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بقيت متواضعة مقارنة بالصناعات الاستخراجية حيث أنها لم تتجاوز 5٪ خلال هذه الفترة، حيث تساهم صناعة الكيماويات والمنتجات النفطية والبلاستيك والفحم والمطاط بأكبر نسبة، تليها الصناعات الغذائية والمشروبات، ثم صناعة المعدات وآليات النقل. ويرجع انخفاض مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي لعدة أسباب أهمها : الارتفاع المستمر لأسعار النفط و زيادة الطلب عليه ساهم في زيادة الاهتمام بالصناعات الاستخراجية خاصة صناعة استخراج النفط والغاز، وانخفاض الأهمية النسبية للصناعات التحويلية.[22]

– بالنسبة لأداء القطاع الصناعي خلال الفترة الممتدة ما بين (2008-2009) فقد تميز بانكماشه نتيجة تأثره بالأزمة المالية العالمية ، وقد أدى ذلك إلى انخفاض مساهمة القطاع الصناعي في نمو الناتج المحلي الإجمالي من 49.3٪ سنة 2008 إلى 34.2٪ سنة 2009، ويرجع ذلك إلى انخفاض الأسعار العالمية للنفط من 94.4 دولار للبرميل سنة 2008 إلى 61 دولار للبرميل سنة 2009، وكذا انخفاض الطلب عليه. ويرجع هذا الانكماش في الأساس إلى تراجع القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية التي سجلت انخفاظا ملحوظا خلال الفترة الممتدة ما بين (2008-2009) من 77,454.3 مليون دولار سنة 2008 إلى 41,894 مليون دولار سنة 2009، إثر انكماش الطلب العالمي على النفط وتراجع متوسط أسعاره، وكذا تخفيض الصادرات النفطية استجابة لقرار منظمة الأوبك .أما الصناعات التحويلية فلم تتأثر بالأزمة المالية العالمية رغم انخفاض القيمة المضافة لها من 6,540.4 مليون دولار سنة 2008 إلى 5,814 مليون دولار سنة 2009 ، فقد ارتفعت مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي من 3.8٪ سنة 2008 إلى 4.2٪ سنة 2009، ويعود ذلك أساسا إلى :[23] استمرار تنفيذ المشاريع الإنشائية ، مما أدى إلى زيادة الطلب على مواد البناء مستغلة تراجع أسعارها، زيادة مساهمة صناعة الكيماويات والمنتجات النفطية بشكل عام وصناعة الغاز بشكل خاص من خلال : تصدير الغاز إلى اسبانيا من خلال خط الغاز المباشر بين البلدين " ميدغاز" الذي تبلغ طاقته الإنتاجية المخططة 8 مليار م^3/سنويا، تطوير مصنع الأندلس لتسييل الغاز في منطقة أرزيو الصناعية كجزء من مشروع الغاز المتكامل .

– بالنسبة لأداء القطاع الصناعي خلال الفترة الممتدة ما بين (2010-2011) فقد سجل نموا سنة 2010 مقارنة مع انكماش سنة 2009 ، وقد أدى ذلك إلى زيادة مساهمته في نمو الناتج المحلي

الإجمالي من 34.2٪ سنة 2009 إلى 39.7٪ سنة 2010 ، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الأسعار العالمية للنفط من 61 دولار للبرميل سنة 2009 إلى 77.4 دولار للبرميل سنة 2010 ، وكذا زيادة الطلب عليه. ويرجع هذا النمو في الأساس إلى زيادة القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية التي سجلت ارتفاعا خلال الفترة الممتدة ما بين (2010-2011) من 56,185 مليون دولار سنة 2010 إلى 72,500 مليون دولار سنة 2011 أي بمعدل نمو قدره 2٪، نتيجة لزيادة الصادرات من النفط من 21497 مليون دولار سنة 2009 إلى 28089 مليون دولار سنة 2010 بفضل مشاريع توسيع الطاقات الإنتاجية ، وكذا زيادة الصادرات من الغاز الطبيعي لتصل إلى 83.9 مليار م^3 سنة 2011 بفضل إكتشاف الغاز في حوض إليزي . أما الفترة الممتدة ما بين (2012-2013) فتميزت بانكماش ناتج الصناعات الاستخراجية نتيجة الأسعار العالمية للنفط، وكذا انخفاض إنتاجه . أما الصناعات التحويلية فبقيت مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي متواضعة لم تتجاوز 5٪ طيلة هذه الفترة نتيجة انخفاض الأهمية النسبية لها .

مما تقدم نستنتج بأن القطاع الصناعي في الجزائر يمتاز بما يلي :

– احتلال الصناعات الاستخراجية وفي مقدمتها صناعة استخراج النفط والغاز على أعلى نسب المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، واعتماد الميزانية العامة على ايرادات صادراتها لتمويل مخططاتها التنموية، مما شجع على عدم البحث عن مصادر بديلة للتمويل.

– الاعتماد على تصدير النفط والغاز ساهم في بناء اقتصاد ريعي مهدد بالسقوط في حالة تراجع أسعار النفط خاصة إلى مستويات منخفضة جدا، أو اعتماد الدول المتقدمة على سياسة تصنيع معتمدة على التكنولوجيا المتطورة ومخفضة لدور الخامات في صناعاتها.

– قدرات إنتاجية هائلة غير مستغلة بشكل كلي في الصناعات الاستخراجية غير النفطية مثل : ترسبات الذهب والفحم واليورانيوم الموجودة بمنطقة الهقار، تراكمات للماس عند تقاطع حدود الجزائر ومالي، إضافة إلى معدن الباريت الذي يحتوي على احتياطي قدره 40000 طن، والفوسفات الذي يتركز بمنجمي جبل العنق والكويف وهو يقدر في الأول بمليار طن وسماكة احتياطه ما بين 5 و30 م. كما تشمل الجزائر على احتياطات كبيرة من الجبس والحجر الجيري والرمال والطين والدلوميت والإسمنت. ويرجع سبب عدم استغلال هذه الثروات أساسا إلى عوامل الإنتاج الضعيفة ، وجود هذه الثروات في مناطق تفتقر إلى البنى التحتية كالطرق والسكك الحديدية، والحاجة إلى جذب الخبرة والاستثمارات الأجنبية، وعدم كفاءة ونجاعة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال.[24]

– التبعية الكبيرة لقطاع الصناعات الاستخراجية عامة وصناعة استخراج النفط والغاز أدت إلى نقص في تنوع الصادرات، وساهمت في خلق تبعية غذائية للخارج.

– زيادة الواردات الجزائرية نتيجة ضعف المنتوج الصناعي الجزائري وجودة نظيره الأوروبي، وذلك راجع إلى التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية.

– انعدام الحركية في بورصة الجزائر تمثل أحد العوائق التي تحول دون إنشاء وتطوير المؤسسات الصناعية التي تحتاج إلى تمويل كبير لتطوير منتجاتها ومواجهة المنافسة.

III - الدروس المستفادة من التجربة الماليزية في المجال الصناعي:

التجربة الماليزية جديرة بالتأمل وخصوصاً أنها تتميز بكثير من الدروس التي من الممكن أن تأخذ بها الدول النامية كي تنهض من كبوة التخلف والتبعية. وخلال نحو عشرين عاماً تبدلت الأمور في ماليزيا من بلد يعتمد بشكل أساسي على تصدير بعض المواد الأولية الزراعية إلى بلد مصدر للسلع الصناعية، في مجالات المعدات والآلات الكهربائية والالكترونيات.

III – 1 عوامل تطور ونجاح ماليزيا : لم تكن ماليزيا في بادئ الأمر سوى دولة زراعية تعتمد على إنتاج السلع الأولية وخاصة القصدير والمطاط ونخيل الزيت، غير أنها ما لبثت أن تحولت إلى واحدة من الدول الصناعية التي تتمتع بالاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي وان تحتل اليوم مركزا مرموقا في الاقتصاد العالمي. ومن العوامل الأساسية التي استطاعت دفع عملية التنمية في ماليزيا ما يلي:

أ -لقد توفرت لماليزيا منذ بداية نهضتها وحتى الوقت الحاضر القيادة الوطنية التي وعت إرادة التنمية وامتلكت جميع عناصرها فأمكنها بناء دولة قوية متماسكة [25]، ومن أبز تلك القيادات والذي يعد بطل الازدهار الماليزي محمد مهاتير الذي تولى رئاسة الوزراء 22 عاما (1981-2003)، استطاع تغيير وجه ماليزيا وتمكن من أن ينهض بها تنموياً ويجعلها في مصاف الدول الاقتصادية المتقدمة، حيث تمكن من الانتقال بها من مجرد دولة زراعية تعتمد على تصدير السلع البسيطة إلى دولة صناعية متقدمة، حيث قفزت الدولة في عهده قفزات هائلة خصوصا في جوانب الاقتصاد والتعليم والبنية التحتية والخدمات، وقدم مهاتير محمد مشروع 2020، والذي يدعو فيه أن تصل ماليزيا لأعلى درجات التقدم عام 2020، وهذا ما تصير عليه ماليزيا بخطى واثقة، فأصبح الفكر التنموي للزعيم الماليزي مهاتير محمد مثلاً يحتذي به العديد من القادة والسياسيين والاقتصاديين في جميع أنحاء العالم. وكما أن ماليزيا لم تلجأ إلى القروض الخارجية لمواجهة أعباء التنمية، وإنما لجأت إلى الشعب الماليزي وبهذا توفرت الوقاية للتجربة الماليزية ضد الاستدانة أو التبعية للخارج.

ب - لعبت القيم الاجتماعية الماليزية دورا بارزا في نجاح تجربة التنمية في ماليزيا، لأن القيم الاجتماعية في ماليزيا تنصب في وعاء واحد هو خدمة أغراض التنمية، فقيمة أولوية الجماعة

على الفرد تؤكد أن قيمة الإنسان الماليزي تتوقف على انتمائه للجماعة. ويتفرع عن هذه القيمة سلوكيات النظام والتعاون والانضباط.

ت- اتفقت التنمية الماليزية مع المبدأ الإسلامي الذي يجعل الإنسان محور النشاط التنموي وأداته فأكدت تمسكه بالقيم الأخلاقية والعدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية، مع الاهتمام بتنمية الأغلبية المسلمة لسكان البلاد الأصليين من الملايويين وتشجيعهم على العمل بالقطاعات الإنتاجية الرائدة.

ث- تحقيق معادلة التعايش العرقي والديني، فماليزيا تتكون من الملايو (أبناء البلد الأصليين) والصينيين والهنود، ومنهم المسلمون والبوذيون والهندوسيون والمسيحيون والسيخ والطاويون والكونفوشيون. في بدايات الدولة كان الصينيون هم المسيطرون على الاقتصاد والتجارة، بينما يعيش الملايو في فقر وجهل، فما كان من دولة ماليزيا إلا أن عملت على تمكين الملايو ومنحهم المزايا والحوافز الاقتصادية والتعليمية لتأهيلهم تأهيلا يضمن مشاركتهم في ثروات بلادهم، وفي الوقت نفسه حرصت الدولة على عدم ظلم الصينيين والهنود، فمنحتهم المواطنة الكاملة وسمحت لهم بالحفاظ على عاداتهم ولغاتهم. ومن السياسات الذكية التي طبقتها ماليزيا العمل على إنعاش الاقتصاد حتى تتزايد الثروة فيزيد نصيب كل شريحة، بدلا من تقسيم ما هو موجود وتصغير الحصص.

III – 2 واقع قطاع الصناعة في ماليزيا: لعب قطاع الصناعة دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة التي حققتها ماليزيا خلال العقود الماضية بحيث أصبح هذا القطاع مصدرا أساسيا ورئيسيا من مصادر العملة الأجنبية التي تجنيها من خلال تصدير منتجاتها الصناعية إلى كل دول العالم، وقد أصبحت ماليزيا إحدى الدول الرئيسية في مجال الصادرات التكنولوجية، وسعد بد استقلالها إلى استحداث وتطبيق إستراتيجية تنموية تقوم على دعم وتطوير الصناعات المحلية القادرة على المنافسة محليا ودوليا، مما جعل هذا القطاع مصدرا أساسيا للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة مستفيدة من روح الابتكار والإبداع للموارد البشرية الماليزية وتطوير قدراتها التعليمية والإنتاجية.

وقد ساعدت هذه الإستراتيجية على تحول ماليزيا من مصدر رئيسي للسلع الأولية غير المصنعة إلى مصدر رئيسي لسلع ذات قيمة مضافة عالية ومحتوى ابتكاري وتقني عاليين، وإحداث تغييرات جوهرية على هيكل ناتجها المحلي، حيث انخفضت الأهمية النسبية لقطاع الزراعة إلى حدود 8% سنة 2010 مقارنة بسنة 1980 والتي كانت تقدر بنحو 23%، فيما ارتفعت الأهمية النسبية لقطاع الصناعة من حوالي 20% سنة 1980 إلى ما يزيد عن 33% عام 2004، وحوالي 25% في عام 2012، وقدر المعدل السنوي لنمو الناتج الصناعي بين 5% إلى 6% خلال

السنوات القليلة الماضية، ويعتبر القطاع أكبر موظف للأيدي العاملة في البلاد، إذ تصل نسبة المشتغلين في القطاع حوالي 18% من إجمالي عدد المشتغلين.[26]

كما أن قطاع الصناعة في ماليزيا يساهم في القيمة المضافة بنسب معتبرة يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم (1): تطور مساهمة قطاع الصناعة في القيمة المضافة لدول جنوب شرق آسيا

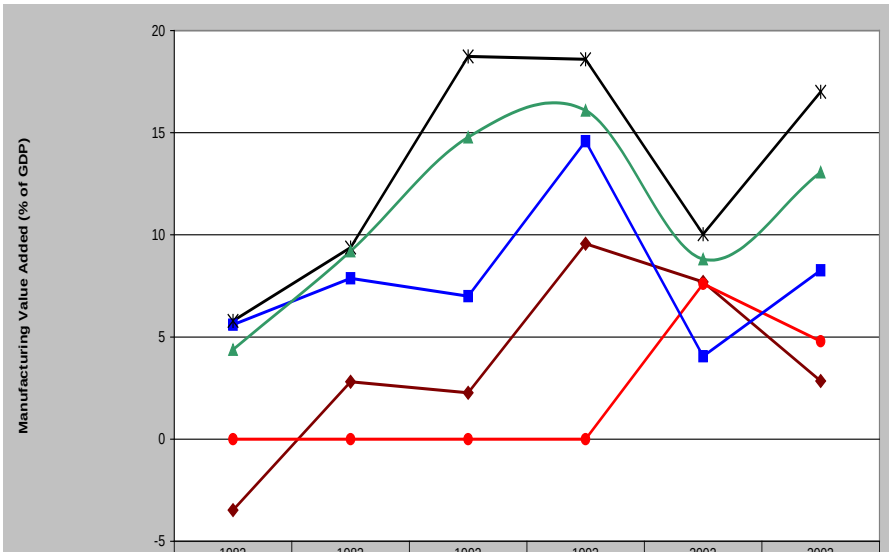

	1982	1983	1992	1993	2002	2003
Singapore	-3.47	2.81	2.27	9.57	7.7	2.85
Korea, Rep.	0	0	0	0	7.6	4.79
Malaysia	5.6	7.87	7	14.58	4.06	8.26
China	5.79	9.38	18.73	18.59	10.03	17
East Asia & Pacific	4.38	9.2	14.78	16.09	8.81	13.07

المصدر: منتدى الرياض الاقتصادي الثاني، نحو تنمية اقتصادية مستدامة، مناطق الصناعات التقنية أداة فعالة في التنمية المستدامة، 6 ديسمبر 2005.

وفي مدة وجيزة تحولت ماليزيا من بلد يعتمد بشكل كبير على إنتاج بعض المواد الأولية الزراعية وتصديرها إلى بلد منتج إلى مصدر للسلع الصناعية خاصة في مجال السلع ذات التقنية العالية، ويؤيد ذلك ما جاء في تقرير أونكتاد للدول المصدرة للسلع عالية التقنية، ويوضح ذلك الشكل الآتي :

الشكل رقم (2): الدول الرائدة في مجال تصدير السلع متوسطة وعالية التكنولوجية

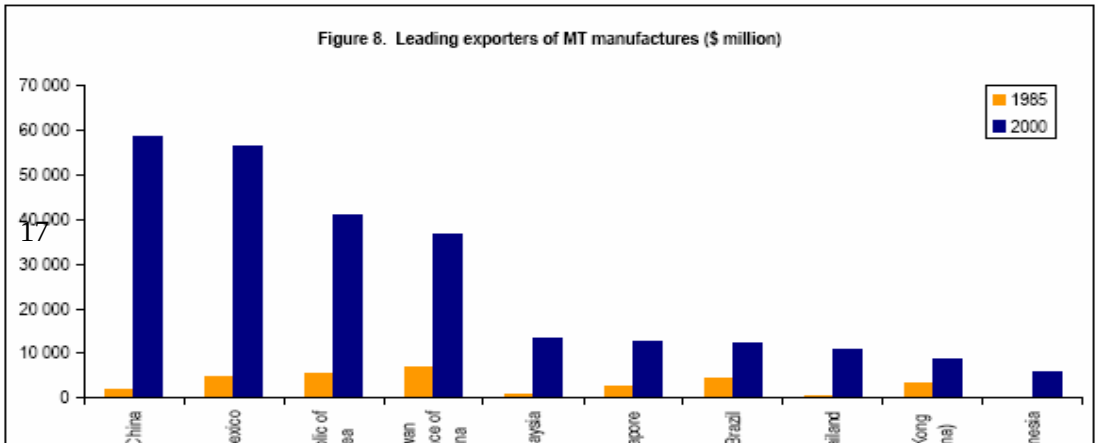

من

Source : UNCTAD, " **Investment and Technology Policies for Competitiveness**", United Nations Commission on Science and Technology for Development, United Nations,2003.

من الشكل أعلاه يتضح أن ماليزيا تحتل مرتبة معتبرة ومهمة في تصدير المنتجات العالية التصنيع فاحتلت المرتبة الثالثة بعد الصين وتايوان، وتفوقت على دول متقدمة عديدة، ويمكن تلخيص تطور الصناعات العالية التصنيع في ماليزيا خلال الفترة الممتدة ما بين 1980و2003 مقارنة بدول جنوب شرق آسيا في الشكل الآتي:

الشكل رقم (3): تطور الصادرات عالية التقنية لدول جنوب شرق آسيا

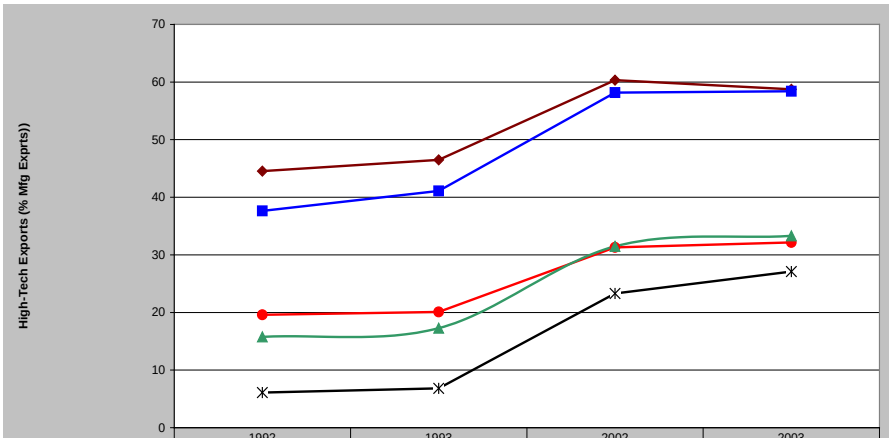

	1992	1993	2002	2003
Singapore	44.54	46.49	60.32	58.75
Korea, Rep.	19.59	20.09	31.3	32.15
Malaysia	37.64	41.1	58.17	58.41
China	6.11	6.84	23.31	27.1
East Asia & Pacific	15.77	17.28	31.47	33.31

المصدر: منتدى الرياض الاقتصادي الثاني، " **نحو تنمية اقتصادية مستدامة، مناطق الصناعات التقنية أداة فعالة في التنمية المستدامة**"، 6 ديسمبر 2005.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن ماليزيا حققت تطورا ملحوظا في تصدير الصناعات عالية التقنية، فبعدما كانت تمثل ما نسبته 37,64 ٪ من إجمالي الصادرات سنة 1980، أصبحت تعادل ما يقارب 58,51٪ عام 2003، وخلال هذه السنة يتبين أنها مصنفة في المرتبة الثانية بعد سنغافورة ومتفوقة على عدة دول متقدمة منها الصين وكوريا.

III – 3 أسرار نجاح ماليزيا في تنمية القطاع الصناعي: هناك عدة أسباب أدت إلى تفوق ماليزيا في الصناعة، والتي يمكن الاستفادة منها في تفعيل أداء قطاع الصناعة في الجزائر لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة مما يساهم في الأخير في تحقيق الأمن الاقتصادي للبلاد، ومن تلك الأسباب ما يلي:

أ -من أهم أسباب نجاح ماليزيا وتطورها هو اعتمادها وتركيزها على تنمية وتطوير العنصر البشري والاستفادة منه من خلال تعليمه وتدريبه، واستفادت ماليزيا في هذا المجال من تجربة اليابان في التعليم والاعتماد على العنصر البشرى المدرب المتعلم، فالحقيقة أنه لا يمكن أن يحدث تقدم صناعي أو اقتصادي بدون العنصر البشرى والتقدم يتحقق إذا بدأنا بتعليم البشر الاهتمام بالعلم، لأنه لا يمكن أن يحدث تقدم بدون إنسان واع متعلم، وقد أدركت ماليزيا ذلك ولذلك ليس من الغريب أن تكون وزارة التعليم هناك أهم الوزارات وليست وزارة الدفاع أو الداخلية أو حتى الخارجية، وغالبا ما يكون رئيس الوزراء، هو من شغل منصب وزير التعليم أو التعليم العالي والبحث العلمي، ليس هذا فقط وإنما تنفق ماليزيا على التعليم ثلاثة أضعاف ما تنفقه على الجيش والدفاع.[27]

ب- الربط بين الجامعات والشركات من خلال دعم الحكومة لجهود الأبحاث العلمية في الجامعات بواسطة مؤسسة تطوير التقنية الماليزية، و تشج يع الروابط بين الشركات والباحثين والمؤسسات المالية والتقنية من أجل استخدام أنشطة البحث الجامعية لأغراض تجارية.

وهناك العديد من مراكز التقنية التي تهدف إلى إيجاد قنوات تعاون بين الأعمال العلمية والمصانع بقصد تطبيقات المصانع في هذا الصدد بين الأكاديميين في الجامعات والمصانع وتوفير الموارد الضرورية لإنجاز أعمال بحثية تطبيقية، وكان على رأسها شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية (Malaysian Technology Development Corporation, MTDC) في عام 1997 وتهدف إلى تسويق ونقل الأفكار الإبداعية التي تصدر عن الجامعات والمعاهد البحثية الماليزية.

وتحتضن شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية المشروعات الصغيرة الجديدة، فقد أسست لتتيح للشركات الصناعية المتخصصة في القطاعات الإنتاجية والخدمية الجديدة، مثل مجالات الوسائط المتعددة (Multimedia) والتكنولوجيا الحيوية (Biotechnology)، أن تعمل في إطار تعاون مشترك مع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات. وقد أقامت الشركة تطويراً حديثاً، بتنمية مراكز تطوير التكنولوجيا، وذلك في أربع جامعات ماليزية هي: جامعة ماليا، وجامعة بيترا ماليزيا، وجامعة كيبايجسان ماليزيا، وجامعة تكنولوجيا ماليزيا، وتعمل هذه المراكز على تنشيط البحث، والابتكار ،والتطوير التكنولوجي،في قطاعات الصناعة المتخصصة،وقد دعمت الحكومة الماليزية الشركة بحوالي200 مليون دولار خلال السنوات من 2001 إلى2005. [28]

وتتمثل فلسفة العمل في مركز تطوير التكنولوجيا بماليزيا في الآتي:[29]

- تنشط تسويق نتائج الأبحاث والتنمية المحلية، فالعديد من الشركات التي أقيمت من خلال تطبيقات تكنولوجية خرجت من معاهد بحثية محلية.
- إن في عمل الشركات الماليزية بالقرب من الجامعات ومراكز البحوث ما يدفع إلى تحسين وتطوير منتجاتها؛ وبالتالي يساعد على نموها ونجاحها.
- يعمل المركز على تنمية المعاهدات وفرص التعاون الاستراتيجي طويل المدى بين الشركات والجامعات والمعاهد البحثية.
- تتم الإفادة من التسهيلات التي تقدمها الجامعة، مثل: المعدات والمعامل.
- تطوير علاقات العمل بين الباحثين والعاملين بمجال التكنولوجيا، من جهة، والعاملين في الشركات الصناعية من جهة أخرى، وضمان نجاح الشراكة بينهم.

وتتمثل خدمات الدعم التي تقدمها المراكز التكنولوجية للشركات في ماليزيا فيما يأتي: البحث والتطوير والاستشارات الهندسية، نقل التكنولوجيا العالية والتعاون الدولي المشترك ، تنمية الموارد البشرية، خلق شبكات ومؤسسات للمشروعات ، دعم برنامج إدارة الجودة ، دعم برنامج تنمية عمليات التصنيع، تقديم خدمات التحليل المالي.

ج- توظيف التعليم الجامعي لخدمة الاقتصاد: يقدم التعليم العالي في ماليزيا فرصًا لمواصلة الدراسة الأكاديمية وزيادة المعرفة في أحد التخصصات ويهدف إلى إعداد المتخصصين في المجالات المختلفة للوفاء باحتياجات الدولة من القوى العاملة المدربة، كما يمنح هذا النوع من التعليم التسهيلات اللازمة لإجراء البحوث والخدمات الاستشارية للمجتمع.

- التركيز على الصناعات ذات القيمة المضافة العالمية والمحتوى التكنولوجي المتطور.
- الانفتاح على القطاع الخاص وتقديم مختلف أنواع الدعم له.
- الانفتاح الواعي والمرن على جذب الاستثمارات العالمية، ونقل وتطويع التكنولوجية المتقدمة في الإنتاج للبيئة المحلية المناسبة للدولة لزيادة الإنتاجية والتنافسية للصناعة المحلية.
- التركيز على الصناعات التصديرية وتشجيع الصادرات.

III – 4 آفاق تنمية القطاع الصناعي لتحقيق الأمن الاقتصادي : إن النهوض بالقطاع الصناعي ليؤدي دوره في تحقيق التنمية المستدامة ومن ثم الأمن الاقتصادي لن يتحقق إلا من خلال بناء استراتيجية صناعية مستقبلية مرتكزة على عنصرين رئيسيين:

أ- إن تثمين الموارد الطبيعية المتوفرة في الجزائر وعلى رأسها الموارد الطاقوية وترشيد استهلاكها هو أساس تحقيق التنمية المنشودة في القطاع الصناعي، ولا سيما في ظل ما تشير إليه أحدث الدراسات حول اقتراب نضوب هذه الثروات الطبيعية بسبب الاحتباس الحراري.ومن هذا المنطلق لابد من البحث عن الوسائل الكفيلة بالتأقلم مع هذه التحديات المستقبلية من خلال تفعيل برامج الطاقات المتجددة استعدادا لمرحلة مابعد النفط. [30]

ب- تنمية الموارد البشرية وحثها على الابداع والاختراع والتطوير عملا بأن التكنولوجيا تكتسب ولا تستورد، وهذا لتحقيق تنمية مستدامة .

الخاتمة : يمكن تلخيص أهم النقاط التي تم التطرق إليها في هذه الورقة في النقاط الآتية :

- إن تبني الجزائر في مرحلة التسيير الموجه لاستراتيجية النمو غير المتوازن بالارتكاز على قطاع الصناعة لتحقيق التنمية المنشودة قد فشلت في تحقيق أهدافها لعدة أسباب أهمها: انخفاض استغلال الطاقات الإنتاجية بسبب عدم القدرة على التحكم في التكنولوجيا المستوردة نتيجة لضعف كفاءة اليد العاملة، وسوء التسيير الإداري للاقتصاد .
- إن الاصلاحات التي تم تبنيها في إطار برامج التثبيت والتعديل الهيكلي قد خلفت آثار سلبية على أداء القطاع الصناعي لكونها انطوت على تخلي الدولة عن دعمها لمؤسسات هذا القطاع، التي كان تعاني أساسا من تدهور وضعيتها المالية بسبب انخفاض الطلب على منتجات هذه المؤسسات لعدم قدرتها على منافسة المنتجات الأجنبية.
- مازال القطاع الصناعي في الجزائر يرتكز على صناعة استخراج النفط والغاز التي تمتاز بارتفاع ايراداتها، مما شجع على عدم البحث عن مصادر بديلة ، وبقاء عدة ثروات أخرى غير مستغلة.

إن النهوض بالقطاع الصناعي القادر على تحقيق التكامل بين القطاعات وتحقيق التنمية المستدامة المنشودة ومن ثم الأمن الاقتصادي يجب أن يرتكز على عنصرين أساسيين: أولهما الاستغلال العقلاني والأمثل للموارد والثروات الطبيعية التي تزخر بها بلادنا، وثانيها تكوين وتأهيل الموارد البشرية وتنمية قدراتها الابداعية في هذا المجال، استفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال مثل: ماليزيا.

الهوامش :

(1) : Valeriu FRANC, Marius DIAMESCU , " **Some Opinions on the Relation between Security Economy and Economic Security** " , The National Institute for Economic Research, The Romanian Academy, Bucharest, Romania ,P14.

(2) : Human Development Report ,1994 ,P14.

(3): ستيتي الزازية، " **الثروة البترولية والأمن الاقتصادي العربي**"، عنابة، ص1.

(4) : International Labour Office(ILO), Working paper Nº76, Geneva, Switzerland, 2005 ,P3.

(5): ستيتي الزازية، " **الثروة البترولية والأمن الاقتصادي العربي**"، مرجع سابق، ص1.

(6): كبداني محمد، " **التصنيع في البلدان النامية بين مطالب التنمية والمنافسة العالمية** "، الملتقى الوطني الأول حول الاستراتيجية الصناعية في الجزائر: استمرارية أم قطيعة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 23-24/04/ 2012، ص 45-46.

(7): لعلمي فاطمة، " **دور التأمين في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتشجيعها في الدول النامية : دراسة حالة الجزائر** "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة طاهري محمد، بشار، 2014، ص 111-112.

(8): Ahmed Benbitour ," **L'Algérie au troisième millénaire** ", Alger , 1998, p 62.

(9) : Revue statistique n° 35, Alger , p 57 .

(10): عية عبد الرحمان، بلقيوس عبد القادر، " **تقييم مدى نجاعة الاتجاهات الحديثة في تنمية قطاع الصناعة الجزائري بعد الاندماج في نظام اقتصاد السوق** "، الملتقى الوطني الأول حول الاستراتيجية الصناعية في الجزائر: استمرارية أم قطيعة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 23-24/04/ 2012، ص 161.

(11): نفس المرجع السابق، ص 162.

(12): أمين صيد ، " **سياسة الصرف كسياسة كآلية لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر**"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة دمشق، 2007، ص 117.

(13): ONS, "**Statistiques sur l'économie Algérienne : 1970-2002** ".Disponible sur le site : www.ons.dz

(14): الهادي خالدي ، " **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي : مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر** " ، مرجع سابق ، ص 129-130.

(15): نفس المرجع السابق ، ص210.

(16): مسعود دواسي، " **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي : دراسة حالة الجزائر**" ، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، الجزائر، 2006، ص 382.

(17): مدني بن شهرة، " **سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية** " ، دار هومه، الجزائر ، 2008، ص 127.

(18): نفس المرجع السابق، ص127.

(19): الجريدة الرسمية ، العدد 47، الصادر بتاريخ 2001/08/22، ص 9.

(20): عية عبد الرحمان، بلقيوس عبد القادر، " **تقييم مدى نجاعة الاتجاهات الحديثة في تنمية قطاع الصناعة الجزائري بعد الاندماج في نظام اقتصاد السوق**"، مرجع سابق، ص 165-166.

(21): صندوق النقد العربي ، " **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** "، الكويت ، للسنوات : 2004، 2005،2006،2007.

(22): نفس المرجع السابق.

(23): صندوق النقد العربي ، " **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**"، الكويت ، للسنوات: 2008، 2009.

(24): عروب رتيبة، بوسبعين تسعديت، " **أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر: حقائق وآفاق** "، الملتقى الوطني الأول حول

الاستراتيجية الصناعية في الجزائر: استمرارية أم قطيعة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانـــــم، 23-24/04/ 2012، ص 145.

(25): سعد التميمي، " **تجربة التنمية الماليزية** "، مركز أضواء للدراسات والبحوث الإستراتيجية، متاح على الموقع: www.adhwaa.org

(26): مجلة رؤى اقتصادية، العدد الرابع، مارس، 2014، ص 4.

(27): محسن صالح، " **النهوض الماليزي: قراءة في الخلفيات ومعالم التطور** "، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي ، ص 227.

(28): فهد العرابي الحارثي، " **أزمة الحث العلمي والتنمية** "، مركز أسبار للدراسات والبحوث، متاح على الموقع: www.asbar.com.

(29): عدنان فرحان عبد الحسين ، " **دور القدرات العلمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ماليزيا نموذجا**"، العلوم الاقتصادية، العدد الثاني والثلاثون، المجلد الثامن، 2013، ص 71.

(30): عية عبد الرحمان، بلقيوس عبد القادر، " **تقييم مدى نجاعة الاتجاهات الحديثة في تنمية قطاع الصناعة الجزائري بعد الاندماج في نظام اقتصاد السوق** "، مرجع سابق، ص 153.